

نعيش مرحلة انحطاط لم يسبق لها مثيل

دولة الرئيس العماد ميشال عون

٢٠٠١/٩/٤

نعيش اليوم مرحلة انحطاط من حياتنا الوطنية لم يسبق لها مثيل في المرحلة المعاصرة، بعدما فقد الوطن الثوابت التي يرتكز عليها، ونقضت الدولة المعالم القانونية التي تشكل اساس التعامل بينها وبين المواطنين، واستسلمت المؤسسات لطغيان الاحتلال، واصبح الشعب كمن يعيش كابوس جنازته قبل ان يموت.

في هذه الدوامة من القلق والعذاب، يعيش شعب بكامله، وينتظر ممن يدعون قيادته بريق امل بغد افضل، فلا يجد منهم سوى مزيد من الانصياع ليوم مريع، ولا همّ ان توزعوا بين موال ومعارض فكلهم سواسية، يفتقرون الى الرؤية المستقبلية، وينسخون الماضي في سلوكهم اليومي.

تصرفات تتكرر منذ اثني عشر عاما، كي لا نذهب الى ابعد، مع اصرار على الخطأ، وعلى تبريره، دفاعا عن لا شيء، سوى عن باطل الابطيل.

قال (الرئيس الياس) الهراوي يوما ان الشعب اللبناني قاصر، فهلل وكبر وسجد ممثلوه، خاضعين امام هذا الوحي السموي، ولم يثر واحد من هؤلاء الاحرار ليذكره بأن لا حق له ان يعمم قصوره الشخصي على شعب، كان ولا يزال في طليعة شعوب المنطقة، وواحة خضراء في صحرائها.

وبما اننا لا نزال على مسار انحداري في حياتنا العامة، كان لا بد من ان يؤكد (الرئيس اميل) لحدود لنواب لقاء قرنة

شهبان" انهم هبطوا درجة، واصبحوا شعبا متخلفا، لا يحق لهم التشبه بالشعوب المتحضرة، وعليهم ان يمشوا الى الوراء، فالتقدم محظور في المنطقة، وما عليهم سوى الاقتداء بمن حولهم؛ والمهم ليس في ما قاله لحدود (...). ولكن المهم هو في غياب رد الفعل عند النواب!

ولربما كان صمتهم تأكيدا للبراغماتية التي يتحلون بها، ويدعوننا الى التزامها والتعامل مع الآخرين على اساسها".

وقال: "تبقى قصة المقامات التي يجب احترامها، فلا نعتقد ان هناك احدا من اللبنانيين يريد الخروج عن هذه القاعدة، ولكن على صاحب المقام ان يحترم ذاته اولا، فيعرف حدود صلاحياته، ويلتزم اخلاقيات مقامه، فلا ينم ولا يقدر ولا يذم، ولا يسمح لنفسه بحرية الاتهام، ولا يستعمل المؤسسات ووسائل السلطة في اعمال لا تجيزها القوانين. ان القوانين تمنع الافتراء ولكنها تسمح بقول الحقيقة مهما كانت جارحة، وهي في طبيعتها جارحة، ومن اراد ان يتحاشى جروحها فما عليه سوى التزامها.